الحوار 11
الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل
الميثاق
العدد: - (1686) الاثنين : 25 / 11 / 2013م - الموافق :22 / محرم / 1435هـ

ـــم القضايا المتعثرة

ـــوبية يواصل اجتماعاته

شكل الدولة هو المحور الذي تدور حوله النقاشات حالياً وأن الفريق المصغر يسعى لاستكمال التقرير في أقرب وقت ان لم تتمسك بعض المكونات برؤيتها.
وذكرت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» ان الفريق المصغر المنبثق عن فريق القضية الجنوبية قد أعطى مهلة لاتتجاوز الاسبوع لانجاز مهامه بحيث يتسنى للمبعوث الدولي جمال بن عمر تقديم تقريره الى مجلس الامن في موعده 27من الشهر الجاري بخصوص سير العملية السياسية والحوار الوطني في اليمن..

واشارت المصادر الى انه قد تم حسم كثير من القضايا الخلافية داخل الفريق وان النقاش حالياً يدور حول اربعة خيارات تحدد شكل الدولة القادمة..
لافتة الى ان الخيار الأكثر حظاً هو الذي تقدم به المؤتمر الشعبي العام باعتباره الاحرص على بقاء اليمن موحداً في عدة اقاليم.

توفيق الشرعبي- منصور الغدرة- فيصل الحزمي

المقدشي: المتمصلحون وراء ترويج الاستبيان في موقع الحوار لمرحلة تأسيسية

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني علي المقدشي: إن من قام بوضع تصويت لمرحلة تأسيسية لما بعد الحوار الوطني على الموقع الرسمي لمؤتمر الحوار الوطني يسعى لتمديد الأزمات ولديهم مصالح خاصة بهم.
وأضاف المقدشي، في تصريح لوكالة "خبر" للأنباء: أن هذا التصويت مخالف للمبادرة الخليجية والشرعية الدستورية، ولمبادئ الديمقراطية .
وأكد أن التمديد مرفوض من قبل الجميع حتى من رئيس الجمهورية والدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية .
واوضح أن هناك مجموعة صغيرة داخل مؤتمر الحوار الوطني تسعى لتمديد الحوار، نتيجة مصالحها الخاصة بها.
مشيرا الى أن أي تمديد يعني تمديداً للانهيار الاقتصادي وللأزمات والمشاكل التي تمر بها البلاد.

الدكتور عادل الشجاع لـ«الميثاق»:

من استحقاقات المبادرة الانتخابات وليس الهروب لمرحلة تأسيسية

هناك عوامل تدفع الإرادة الشعبية للقيام بثورة

قال الدكتور عادل الشجاع : هناك تحريض على المؤتمر الشعبي العام تحديداً لأننا على مشارف انتهاء مؤتمر الحوار، ولأن المؤتمر الشعبي العام هو المنادي بالاستحقاقات ومخرجات مؤتمر الحوار، وباستحقاقات المبادرة الخليجية فهذه تفزع المكونات الاخرى، لأنها تريد مرحلة تأسيسية ثانية، وبالتالي يريدون أن يدفعوا بالمؤتمر الشعبي العام لكي يقاطع جلسات الحوار ويقولون في نهاية المطاف إن المؤتمر هو المعطل والمعرقل لمؤتمر الحوار الوطني، لذلك ستلاحظ اعتداءات متكررة وبشكل شبه يومي سواءً على مستوى أفراد أعضاء في المؤتمر الشعبي العام أو حتى على مستوى المكون بشكل عام، رئاسة مؤتمر الحوار لم تعد محايدة وإنما تسمع بين الحين والآخر استفزازات لمكون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وتغض الطرف عن ذلك لكي تدفع بالمؤتمر الى المقاطعة، وفي الاخير تقول إنه المعطل للتسوية، فاليمنيون جميعاً يعلمون أن كافة المشاركين في الحوار دخلوا الى الحوار بالتوافق، ولكننا بدأنا ننأى عن هذا التوافق في نهاية مؤتمر الحوار وهم قاصدون ذلك ويفترض طالما دخل الناس بالتوافق أن يخرجوا بالتوافق وتكون مخرجات الحوار بالتوافق.
وأضاف: أرى أن عدم التوافق في اللحظات الأخيرة ينبئ عن الذهاب نحو الأزمة والعودة الى المربع الأول، لأن القوى السياسية التي تصارعت في 2011م وأنتجت هذه الأزمة هي اليوم تجلس على المنصة وهي تخاصم بعضها البعض، ولم تحقق مصالحة بينها حتى هذه اللحظة، ومازالت تشكل خصومة، وهذه الخصومة لا يمكن أن تجعل مخرجات مؤتمر الحوار مخرجات توافقية ليذهب الجميع نحو تأسيس دولة النظام والقانون.
مستطرداً بالقول: لا أعتقد.. لأن هناك الكثير من العوامل التي ستجعل الإرادة الشعبية تثور شاءت أم أبت.. وضع اقتصادي منهار.. حيث نسير الآن في اتجاه الدولة الفاشلة والحكومة غير قادرة على صرف مرتبات الموظفين ولجأت الى طباعة ما مقداره ثمانية مليارات ريال خارج نطاق التغطية أو الضمان، وبالتالي كل هذه تضاف الى المديونية وترفع من التضخم، واعتقد إذا لم تكن هناك معالجة من قبل القوى السياسية والنظر نحو المستقبل، وتقف لمعالجة المشاكل الحقيقية على أرض الواقع، بلد يعاني من أزمة مياه وغياب الأمن وارتفاع منسوب الأمية وارتفاع نسبة المواليد.. حيث سيصل عدد سكان اليمن بعد سبع سنوات إلى أكثر من «30» مليون نسمة، وهذه الزيادة السكانية ستؤدي الى الزيادة في الجريمة وارتفاع معدل البطالة والأمية وهي كلها عوامل تضاف الى العوامل الاقتصادية المنهارة، فسوف تدفع الإرادة الشعبية للثورة من أجل الحصول على أدنى حقوقها المتمثلة بالمعيشة والصحة والكهرباء.

> يجب أن نصل إلى توافق ازاء مخرجات الحوار

> الحكومة عاجزة عن دفع المرتبات رغم طباعة 8 مليارات

واختتم تصريحه قائلاً: إن الإرادة الشعبية ستفرض نفسها باعتبار أن الشعب هو مانح السلطة ومصدرها وقد صبر على هؤلاء سبعة ثمانية، في انتظار أن يحققوا توافقاً حقيقياً للمضي نحو ما وعدوا به ووعدت به الدول الراعية في المبادرة الخليجية.. والشعب اليمني سيكون مع الالتزامات الدولية التي التزمت بأن تحقق للشعب اليمني ضمانات أمنية ومعيشية، وهذا ما لم يتحقق حتى هذه اللحظة.

ـــل لـ«الميثاق»:

ـــة لليمن ولن نقبل به

ـــر من الاصلاح لن يفلحوا في الانتخابات القادمة

الوطني جاء نتيجة ظرف معين ووفقاً للتسوية السياسية التيتقوم على المبادرة الخليجية لإخراج البلاد من الأزمة عبر الحوار وصياغة دستور جديد والاستفتاء عليه ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية وبعدها الرئاسية.

ليسوا انفصاليين..

◇ برأيكم هل هناك مخرج قانوني يحيل دون دخول البلاد في فراغ دستوري ويعالج في نفس الوقت هذه الاشكالية؟

- نعم توجد حلول اذا اقتنع المتحاورون بها.

◇ ما هذه الحلول؟

- الحل يتمثل في أن يتقدم رئيس الجمهورية بمشروع الى مجلس النواب يطلب فيه ضم اعضاء الحوار الوطني الى مجلس الشورى باعتبارهم اعضاء معينين بقرار جمهوري ليقوموا بمهام متابعة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني فقط.. وبالنسبة لنا في المؤتمر الشعبي العام ليس لدينا مانع أن تقام انتخابات برلمانية ومستعدون لها في أي وقت.

◇ هل الوضع في البلاد مهيأ لإجراء الانتخابات؟

- الأوضاع في المحافظات الجنوبية تؤكد أن الوضع غير مهيأ واعتقد أن أبناء هذه المحافظات لا يمكن أن يقبلوا بانتخابات برلمانية قبل خروج مخرجات الحوار الوطني وتكون هذه المخرجات مقنعة للشارع الجنوبي.

◇ ما الذي يعوله أبناء المحافظات الجنوبية من مخرجات الحوار الوطني؟

- طبعاً أبناء الجنوب ظُلموا كثيراً واستطيع أن أؤكد أنهم ليسوا انفصاليين كما تروج بعض وسائل الاعلام ويتبناه بعض الجنوبيين.. ولكن غالبية ابناء الجنوب يريدون حلولاً ملموسة لقضاياهم اليومية ويطمئنون على مستقبل أبنائهم واذا وُجدت هذه الحلول فسيقتنعون تماماً.

◇ كيف تقرؤون قرار لجنة معالجة الأراضي الذي قضى بتمليك الأراضي؟

- اعتقد أنه قرار صائب فاللجنة التي نزلت لتمليك الأراضي حددت المعنيين بهذا القرار الذين لديهم قرارات انتفاعية بالأراضي التي صرفت لهم للسكن والهدف من هذا مساواتهم بما هو قائم في المحافظات الشمالية عندما تصرف الدولة أرضاً سكنية لأي مواطن تمنحه عقد تمليك وليس انتفاعاً.

◇ هل شمل قرار التمليك الأراضي التي صرفت للاستثمار؟

- لا لم يشمل قرار التمليك الأراضي التي صرفت للاستثمار وهي أراض صرفت وفقاً لقانون الاستثمار ويجب أن تخضع لهذا القانون وهو قانون واضح يلزم الدولة باستعادة الأراضي التي صرفت لانشاء مشاريع استثمارية خلال فترة زمنية محددة في عقد الانتفاع ولم يتم تنفيذ تلك المشاريع.

لن يفلحوا

◇ أصدر رئيس الوزراء قرارات بتعيين مديري أمن لبعض المحافظات برأيكم هل التوقيت الزمني لاصدار هذه القرارات والذي تزامن مع سفر رئيس الجمهورية الى الخارج يؤكد ما سرب لوسائل الاعلام عن اعتراض رئيس الجمهورية على بعض تلك التعيينات وخاصة التي أثارت حولها اشكاليات؟

- لا استطيع أن أقول إن رئيس الجمهورية موافق أو معترض على هذه التعيينات ولكن بالنسبة لوزير الداخلية موقفه واضح ويعمل وفق املاءات حزبية ضيقة.

◇ ما موقف الحوار الوطني من هذا الموضوع؟

- هذا الموضوع لم يذكر في مؤتمر الحوار.

◇ لماذا؟

- لأن في مؤتمر الحوار مكونات تناصر حزب الاصلاح في هذا الموضوع بعضها من أجل مصالح ضيقة وتصفية لحسابات شخصية.

◇ من هي هذه المكونات المناصرة للإصلاح؟

- مكون الشباب الذي وجدناهم متحمسين لحزب الاصلاح أكثر من ممثلي الاصلاح انفسهم يعني ملكيين أكثر من الملك، وكذلك الاشتراكي يلعب في هذا الاتجاه مع الاصلاح ومع الحراك مع ادراكه بأن هذه القرارات طالت أعضاءه، ومع ذلك تجده يغض الطرف لأن التوجه العام لرئيس الوزراء ووزراء الاصلاح من التعيينات يصب في الاستعداد المبكر للاستحقاقات وبالرغم من كل ذلك أؤكد أنهم لن يفلحوا في ذلك لأن الشعب اليمني واع ويعرف أين تكون مصلحته وأنا على يقين انهم لو استبدلوا كل موظفي الدولة بعناصر من الاصلاح فإنهم لن يفلحوا في الانتخابات القادمة.